مركز رؤى للدراسات الاستراتيجية والاستشارات والتدريب

تقرير عن حلقة نقاش بعنوان

تفعيل الدور الحكومي والمجتمعي في حماية السلاحف في خليج عدن

4 يوليو 2024م

المقدمة:

تتميز سواحل عدن ببيئة ساحلية تعتبر ذات أهمية كبيرة لحياة انواع من السلاحف المهددة بالانقراض واهمها السلاحف الخضراء وسلاحف صقرية المنقار.

ويعتبر الساحل الغربي لخليج عدن، وخصوصا منطقة خور عميرة في مديرية المضاربة وراس العارة في محافظة لحج، واحدا من أهم مواطن تعشيش السلاحف في العالم وتجتذب أكبر عدد من السلاحف الخضراء التي عادة ما تتجمع للتغذية والتزاوج. اما في المناطق الشرقية، حضرموت خصوصا، تتميز منطقة شرمة وجثمون كمحمية للسلاحف البحرية وتعتبر واحدة من أهم المواقع عالمياً لتعشيش السلاحف الخضراء.

ان الوضع الحالي للسلاحف في خليج عدن مثير للقلق، حيث تتعرض السلاحف إلى عمليات استنزاف كبيرة على طول الساحل والجزر البحرية في خليج عدن والبحر العربي نتيجة لتزايد الأنشطة البشرية في اصطيادها وبيع لحومها او استخدامها في الاستطباب الشعبي. بالإضافة الى تدمير مواقع التغذية والعبث بالشعاب المرجانية وتكسيرها بسبب استخدام الشباك (الإسرائيلية) التي تجرف الثروة السمكية وتدمر الشعاب المرجانية حيث تستخدم هذه الشباك بكثرة بواسطة الصيادين المحليين بدون رقابة حكومية عليها. وبالتالي فأن مناطق تعشيش السلاحف وتغذيتها تفتقر إلى الحماية الكاملة نتيجة لتزايد الأنشطة البشرية والتي تمثلت بالإضرار بشواطئ تعشيش السلاحف والصيد الجائر لها وكذا إزعاجها خلال موسم التعشيش.

تستعرض الحلقة التحديات التي تواجهها السلاحف البحرية في خليج عدن والمخاطر التي تهدد حياتها وتركز بشكل رئيسي على تفعيل الدور الحكومي والمجتمعي لحماية هذه الكائنات البحرية.

اهداف الحلقة:

الهدف العام من الحلقة هو العمل على تفعيل الدور الحكومي والمجتمعي في حماية السلاحف في خليج عدن من خلال تنسيق العمل وتقاسم المهام.

المشاركون:

شارك في الحلقة النقاشية عدد من المسؤولين من الجهات الحكومية وأبرزهم وكيل الهيئة العامة لحماية البيئة ومن هيئة المصائد البحرية في خليج عدن ومكتب حماية البيئة في محافظة لحج ومنسق اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة ومن وزارة المياه والبيئة ومن جمعية حماية السلاحف في خور عميرة واتحاد الصيادين في منطقة راس عمران وكذا عدد من الإعلاميين والناشطين البيئيين ومنظمات المجتمع المدني، وذلك للإسهام في تفعيل الدور الحكومي والمجتمعي في حماية السلاحف في خليج عدن.

كلمة الافتتاحية:

افتتحت الحلقة الدكتوره جاكلين منصور محمد البطاني رئيسة المركز:

اسعدتم بالخير صباحا.. أحيي الحضور جميعا كلا باسمه وصفته ونرحب بضيفنا الكريم الاستاذ عبد السلام محمد الجعبي وكيل الهيئة العامة لحماية البيئة وضيوفنا الكرام من مكتب حماية البيئة في محافظة لحج وهيئة المصائد البحرية في خليج عدن ومن وزارة المياه والبيئة ومن منظمات المجتمع المدني وجمعية حماية السلاحف في خور عميرة والاعلاميين والصحفيين والمهتمين.

يسعدنا حضوركم وتفاعلكم معنا في هذه الحلقة النقاشية التي نسعى من خلالها الى حشد جهود الجهات الحكومية والمجتمعية من اجل وقف صيد السلاحف البحرية المهددة بالانقراض في خليج عدن.

وتأتي هذه الحلقة في أطار مشروع حملة المناصرة والتوعية لحماية السلاحف البحرية في خليج عدن التي أطلقها مركز رؤى في منتصف ابريل ٢٠٢٤م بدعم من صندوق العمل العاجل للنشاط النسوي وتهدف الحملة الى نشر الوعي المجتمعي بضرورة الحفاظ على البيئة والاحياء البحرية التي تتعرض لاستنزاف بشكل عشوائي وغير منظم في ظل غياب الدور الفعلي للجهات المختصة وأبرزها الامنية.

من خلال هذه الحلقة التي سيديرها د. جمال باوزير مسؤول قسم البيئة والحياة البرية في المركز سنسعى الى استعراض الوضع البيئي في خليج عدن وتحديد التحديات والمعوقات والتطلعات والمعالجات لهذا الوضع.

هذه الحلقة لا تهدف الى رمي التهم او ان نحمل جهة بعينها مسؤولية التدهور في الوضع البيئي بقدر ما نسعى الى حشد الجهود وتعزيز العلاقة بين المجتمع المدني والجهات الحكومية والخروج برؤية موحدة نستطيع من خلالها العمل سويا لأجل الحفاظ على البيئة وحماية السلاحف البحرية في خليج عدن.

ثم أعطيت الكلمة للأستاذ عبدالسلام الجعبي وكيل هيئة حماية البيئة الذي عبر عن جزيل شكره للمركز على الجهود التي يبذلها في حماية البيئة وشكر الحضور على تفاعلهم وحضورهم وعبر عن استعداده للتعاون مع المركز والالتزام بمخرجات الحلقة النقاشية. كما دعا المجتمع المدني الى التعاطي الإيجابي مع القضايا البيئية وان حماية البيئة هي مسؤولية مشتركة مع الجميع.

تفعيل الدور الحكومي والمجتمعي في حماية السلاحف في خليج عدن

د. جمال باوزير

محتوى المحاضرة:

على مدى ثلاثة عقود مضت، تتعرض السلاحف البحرية في خليج عدن الى كثير من الضغوط والتهديدات المختلفة، والتي تفاقمت خلال الفترة الأخيرة جراء انعدام الرقابة البيئية المناط بها إيقاف كل ما يهدد سلامة الاحياء البرية ومنها السلاحف البحرية التي تضمنت حمايتها العديد من القوانين الوطنية منها قانون حماية البيئة الصادر في العام 1995م، حيث تضمنت فيه المادة (11) حظر صيد أو نقل أو قتل أو إزعاج الكائنات البرية أو البحرية غير الضارة أو القيام بأعمال من شأنها القضاء عليها. الى جانب قانون تنظيم صيد واستغلال الاحياء المائية وحمايتها رقم 2 لعام 2006م وتضمنت المادة (52) فيه حظر صيد الحيتان أو الثدييات البحرية أو صيد السلاحف أو استعمال بيضها عدا المخصص للأبحاث العلمية. هذان القانونان يعدان الأساس في حماية السلاحف البحرية من الانتهاكات التي تمارس عليها بشكل فاضح وكبير، الا ان تفعيلهما على ارض الواقع معدوم ونتج عن ذلك تزايد اعمال القتل والاتجار بالسلاحف البحرية. وتعتبر منطقة شرمة وجثمون في محافظة حضرموت احدى هذه الشواهد على استمرار عدم إعلانها محمية طبيعية وهي الأكثر شهرة واهمية للسلاحف الخضراء على امتداد الساحل الشمالي لخليج عدن. وكان يتوقع إعلانها أولى المحميات في منتصف تسعينات القرن الماضي ولكن هذا القرار لم يصدر حتى يومنا هذا، وما زالت الأسباب مجهولة. وبرغم التعديات والانتهاكات التي كانت تمارس في هذه المنطقة الا ان للجمعيات البيئية المحلية الدور الكبير في خفض التهديدات بالتنسيق مع السلطة المحلية والجهات الأمنية.

وعلى المستوى الدولي صادقت بلادنا على عدد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية ومنها:

-الاتفاقية الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (برسجا).

-اتفاقية الانواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية CITES

- اتفاقية المحافظة على الانواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية CMS

- اتفاقية الاراضي الرطبة RAMSAR

- اتفاقية التنوع الحيوي BDC

هذا الوضع القائم واستمراره يظهر ان هناك فجوة كبيرة بين ما هو موجود من تشريعات وطنية واتفاقيات دولية وعدم تفعيلها وما هو حاصل على ارض الواقع، ومن الأهمية بمكان تدارس هذا الموضوع بجدية كمسؤولية مشتركة بين الجهات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني وبخاصة المهتمة بالقضايا البيئية والسلاحف البحرية بشكل خاص. ولذلك ارتأ مركز رؤى وبشكل جدي منذ سنوات قليلة مضت المضي قدما في المساهمة في حماية السلاحف البحرية وإطلاق حملة مناصرة وطنية لحماية السلاحف البحرية في خليج عدن كونها من الاحياء المهددة بخطر الانقراض، الى جانب عدد من الجمعيات البيئية في كل من محافظة عدن ولحج.

وعلى الرغم من قرارات الحكومة الصادرة بإعلان محميتي العزيزي في عدن وخور عميرة في محافظة لحج الا انها لم تقدم شيء على ارض الواقع سوى إطلاق مسميات على مواقع بيئية لا تمتلك الحماية اللازمة لحماية السلاحف البحرية، والشاهد على هذا هو مرور أكثر من عامين ولم يتم اعتماد خطط إدارية وموازنات لإدارة هذه المحميات بالمشاركة مع المجتمعات المحلية، وتطوير أنشطة بيئية وتوعوية تتضمن مزيد من الحماية والمشاركة المجتمعية.

كما ان التعميمات الوزارية التي صدرت من وزارتي الزراعة والري والثروة السمكية ووزارة المياه والبيئة لم تعمل على الحد من الانتهاكات التي تمارس في حق السلاحف البحرية، وحتى هذه التعميمات لم

تصدر الا بعد ارتفاع الأصوات بالتنديد من قبل الجمعيات والناشطين البيئيين جراء المجازر التي تحدث بين حين وآخر.

كان هناك تجاوب من قبل السلطات المحلية في مديرية البريقة تجاه نداءات الاستغاثة التي ترفعها الجمعيات البيئية مما يحدث من صيد وازعاج للسلاحف البحرية في جزيرة العزيزي وما جاورها من شواطئ تعشيش السلاحف البحرية، خصوصا في فترة ما بعد الحرب 2015م، وكان هناك دور ملحوظ أدى الى انخفاض التهديدات التي تواجه السلاحف البحرية في منطقة عمران وراس عمران. هذا الدور التشاركي اثبت جدواه في التأثير الإيجابي في تحسين الوضع البيئي في جزيرة العزيزي ووقف الانتهاكات المباشرة تجاه السلاحف. ولكن حتى هذا لا يكفي، فطالما انها أعلنت محمية فيتوجب إقرار الحماية اللازمة للموقع من خلال القرار الحكومي واعتماد خطة خاصة بالمحمية شاملة ميزانية محددة لتسيير نشاط المحمية.

بالمقابل واجهت محمية خور عميرة نفس الظروف من انتهاكات ومجازر حدثت للسلاحف البحرية على مرأى ومسمع الهيئات المختصة بعد إعلانها محمية، ولولا دور الناشطين البيئيين والجمعيات البيئية وكشف هذه الانتهاكات والمجازر على المستوى الإعلامي العام من خلال وسائل التواصل الاجتماعي لاستمر الحال دون تدخل، ومرة أخرى اثبتت الجهات المعنية بان تحركها ليس الا تسجيل حضور بعد حدوث المشكلات وتناولها بشكل كبير على مستوى وسائل الاعلام المختلفة.

هذه الجهود التي تبذل من قبل منظمات المجتمع المدني البيئية والناشطين البيئيين تؤكد استدامة العمل المجتمعي وجدواه في حماية السلاحف البحرية، فخلال العقد الماضي تبنت العديد من هذه المؤسسات البيئية العديد من المشاريع والبرامج التي اثمرت تنوعا في الأنشطة خفضت من خلالها

التهديدات ورفعت من درجة الوعي لدى العامة خاصة فيما يتعلق بمحمية العزيزي. والتخفيف من الانشطة البشرية الضارة بالتنوع الحيوي وحماية السلاحف البحرية والمحافظة على خصائص الجزيرة الطبيعية.

كان للهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن (برسجا) دورا إيجابيا وان كان موسميا في المشاركة في رفع الوعي البيئي والاسهام في حماية السلاحف البحرية من خلال الانشطة المتنوعة التي كانت تقيمها بين حين واخر الى جانب ورش العمل والمحاضرات الخاصة بالسلاحف البحرية ومنها حملات التنظيف التي كانت تنفذ في محمية جزيرة العزيزي.

كذلك كانت هناك اسهامات لجمعية علوم الحياة اليمنية في جزيرة العزيزي في الفترة 2013-2014 وكان أهمها تأسيس جمعية راس عمران لحماية السلاحف البحرية في منطقة راس عمران، الى جانب تدريب أعضائها على المراقبة في فترة التعشيش في الجزيرة.

كان لوجود جمعية رأس عمران لحماية السلاحف البحرية أثرها الإيجابي الكبير كون أعضائها من سكان راس عمران وعمران.. هذا أسهم بشكل كبير في ابراز أهمية حماية السلاحف بين افراد المجتمع ورفع الوعي البيئي والتنبيه الى المخاطر التي تواجه السلاحف عالميا وعلى المستوى المحلي.

كما أسهمت مؤسسة استدامة لصون الطبيعة بدور فعال في حماية السلاحف البحرية سواء في منطقة خور عميرة او في منطقة راس عمران، والسعي لإعلان هاتان المنطقتان محميات خاصة بالسلاحف البحرية بالتنسيق مع هيئة حماية البيئة.

كان هناك تميزا لدور المرأة ومساهمتها في حماية السلاحف البحرية هذا الدور ابرزته جمعية عمران النسوية التنموية، من خلال مشاركتها في عدد من الفعاليات البيئية وخاصة في تنظيف ساحل جزيرة

العزيزي بالتعاون مع مركز رؤى الى جانب الدور التوعوي الكبير بأهمية حماية السلاحف البحرية وعدم التعرض لها او مضايقتها في مواسم التعشيش من خلال الأدوار التي تقوم بها المرأة في بيئتها الاسرية كون افرادها من ازواج وبناء يعملون في البحر ممتهنين حرفة الصيد.

أيضا لعبت جمعية غواصي عدن دورا كبيرا رغم نشأتها الحديثة في حماية السلاحف البحرية من خلال تواجد أعضائها الدائم في البحر، من خلال رفع الوعي البيئي بأهمية حماية السلاحف البحرية، وإطلاق سراح العديد منها بعد احتجازها من بعض المواطنين.

تمثل دور مركز روئ للدراسات والاستشارات والتدريب بشكل كبير خلال السنوات الماضية من خلال مشروع حماية السلاحف البحرية في جزيرة العزيزي, الذي نفذ في خلال الفترة ديسمبر 2021 وحتى ابريل 2022م بدعم من صندوق الاعمال الطارئة للنشاط النسوي، ومثل نقلة الى الامام كونه جاء بعد فترة الحرب، وشمل البرنامج اكثر من جانب منها: التنسيق مع الهيئة العامة لحماية البيئة في اقامة حملة تنظيف لساحل الجزيرة قبل موسم التعشيش بمشاركة منظمات المجتمع المدني في عمران وراس عمران، طباعة مطويات توعوية مستهدفة فئة الصيادين والسكان المحليين، تنفيذ دورة تدريبية لعدد ستة اشخاص من ابناء عمران و راس عمران تحت إشراف ومشاركة جمعية حماية السلاحف البحرية، عمل لوحات معدنية تعريفية بأهمية الحفاظ على السلاحف البحرية وكذا عمل لوحات ارشادية داخل محمية العزيزي، إنتاج فيلم وثائقي عن السلاحف البحرية في جزيرة العزيزي، كما تم تنفيذ برنامج الرصد والمراقبة والتسجيل للسلاحف البحرية خلال فترة موسم التعشيش للعام الحالي خلال الفترة يناير – ابريل 2022م وإنجاز دراسة ميدانية عن حالة السلاحف في سواحل عدن.

كما يأتي المشروع الثاني في نفس الاتجاه والاهداف والمتمثلة في حملات المناصرة لحماية السلاحف البحرية في خليج عدن جراء ما تواجهه من تهديدات كبيرة تمثلت في استنهاض الأداء الحكومي

والعمل مع السلطات المحلية في المديريات امام العديد من مظاهر الاخلال البيئي المهددة لحياة السلاحف البحرية ومنها إيقاف قتلها والاتجار بلحومها ومنع تناول لحومها في العديد من المطاعم في عدن، الى جانب إيقاف استهداف ذكور السلاحف الذي يتكرر باستمرار.

النقاش:

دارت نقاشات عديدة حول الوضع الحالي لحماية البيئة والحياة الفطرية بين الحاضرين تركزت معظمها حول الية تفعيل العمل البيئي والتحديات الماثلة امام الجهات الحكومية والمجتمع المدني والعاملين في مجال البيئة وخصوصا حماية السلاحف البحرية المهددة بالانقراض في سواحل خليج عدن. ثم اتفق الحاضرون على ان حماية البيئة في هذا الوضع الصعب الذي تمر به البلد مسؤولية مشتركة بين الحكومة والمجتمع وشددوا على ضرورة تكامل هذه الأدوار وتعزيز الجهود وتكاثفها من اجل إرساء القواعد الصحيحة لمنع أي انتهاكات بيئية ضد الكائنات الحية المهددة بالانقراض ووقف أي ممارسات سلبية سواء كانت بشرية او غير بشرية، كما شدد الجميع على ضرورة ان تقوم السلطات المعنية والمختصة بدورها المفترض والمتوقع. وقد خلص النقاش الى عدد من التوصيات التي سيتم تقديمها للسلطات المعنية وسيعمل المركز على متابعة تنفيذها.

التوصيات:

1- تحديث قوانين حماية البيئة وتفعيل القوانين الموجودة وتطبيقها، من اجل المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها وحماية الصحة العامة من الأخطار المرتبطة بالأنشطة والممارسات الضارة بالبيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية وخصوصا حماية السلاحف البحرية من الانقراض.

2- تفعيل قرارات اعلان المحميات الطبيعية لخور عميرة والعزيزية، واعداد الخطط الإدارية لها وتشكيل الهيئة الإدارية للمحميات لمباشرة القيام بمهامها والعمل على اشراك المجتمعات المحلية المحيطة في حماية وادارة المحمية.

3- إعلان مناطق شرمة وجثمون في حضرموت ومنطقة بئر علي في شبوة محميات طبيعية، بهدف الحفاظ على التنوع البيئي والحيواني فيها.

4- الحشد والتوعية المجتمعية لدور حماية البيئة وحماية السلاحف من الانقراض.

5- تفعيل الدور الأمني للحزام الأمني وقوات الدعم الاسناد في ضبط المخالفين لقوانين البيئة وتنسيق العمل مع الأجهزة الأمنية.

6- عمل ورش عمل توعوية للجهات الأمنية حول حماية البيئة ومخاطر انقراض السلاحف والاثر السلبي على المجتمع المحيط.

7- التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية لدعم الجمعيات المختصة بحماية السلاحف.

8- ضرورة عقد لقاء بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لمعالجة وضبط الانتهاكات من قبل المهاجرين من القرن الافريقي في مخيم خرز.

9- التنسيق مع الاتحاد السمكي وجمعيات حماية السلاحف والجمعيات الساحلية النسوية في التوعية المجتمعية وحماية السلاحف البحرية.

10- أحياء التراث الشعبي وربطه بالبيئة وتوجيهه لوقف عملية اصطياد السلاحف.

11- تعزيز الدور الإعلامي وذلك من خلال انشاء دورات توعية وتأهيل اعلاميين متخصصين في مجال حماية البيئة ودعم النشطاء منهم.

12- العمل على التشبيك بين الجهات الحكومية والجهات الغير حكومية وخصوصا المنظمات للتواصل والعمل على حماية البيئة البحرية وحماية السلاحف.

13- تبني مركز رؤى للدراسات الاستراتيجية عدد من الدورات وورش العمل التوعوية للشباب والنساء والأطفال لتعزيز الجهود المجتمعية من اجل حماية البيئة.

14- تشكيل لجنة لمتابعة تلك التوصيات من الجمعيات المتخصصة بحماية البيئة والهيئة العامة لحماية البيئة.

15- التنسيق مع صحة البيئة لوقف المطاعم التي يتم فيها بيع لحم السلاحف.

16- توعية الصيادين واشراكهم في الجهود المجتمعية والحكومية التي تهدف الى حماية البيئة البحرية.

FUND
FOR WOMEN'S
HUMAN RIGHTS
مركز رؤى للدراسات الاستراتيجية
والاستشارات والتدريب
بدعم من صندوق الاستجابة العاجلة
يقيم مركز رؤى للدراسات الاستراتيجية
والاستشارات والتدريب
حلقة نقاشية بعنوان
تفعيل الدور الحكومي والمجتمعي في حماية
السلاحف في خليج عدن
Funded by the Urgent Action Fund (for Women' human rights),
Ruaa Centre for strategic studies, consultancy and training
holds a panel discussion on "Promoting the governmental and societal
role to protect turtles in Ade
يوم الخميس 2024/7/4

العنوان: شقة 3، عمارة 3، الشابات-بجانب فندق الكرم السياحي-خورمكسر-عدن –الجمهورية اليمنية تلفون:02275644
صفحتنا:/https://www.facebook.com مركز-رؤى-للدراسات-الاستراتيجية-والاستشارات-والتدريب-107593247391798/
ايميل: **ruaa.centre@gmail.com**

مركز رؤى للدراسات الاستراتيجية
والاستشارات والتدريب

مؤسسة غير ربحية تهدف الى المساهمة في صناعة تنمية سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية وتربوية وبيئية للارتقاء بالفكر والوعي والتفاعل في الوسط العام والخاص وبما يحقق احتياجات المجتمع.

Ruaa Center for Strategic Studies, Consultancy and Training

مركز رؤى للدراسات الاستراتيجية والاستشارات